المملكة المغربية

رئاسة النيابة العامة

منشور مشترك رقم: 18-1 ر ن ع **بتاريخ 23 يوليو 2018**

إلى السادة:

الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف والوكلاء العامين للملك لديها
الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف التجارية والوكلاء العامين للملك لديها
رؤساء المحاكم الابتدائية ووكلاء الملك لديها
رؤساء المحاكم التجارية ووكلاء الملك لديها

الموضوع: حول استقبال أفراد الجالية المغربية المقيمين بالخارج.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

فلا يخفى عليكم الحرص المولوي الذي يوليه صاحب الجلالة نصره الله لرعاياه الأوفياء المقيمين بالخارج، والاهتمام الفائق الذي توليه جميع مكونات المجتمع لهذه الفئة من المواطنين، التي تحتاج بحكم المدة الزمنية القصيرة التي تقضيها فوق التراب الوطني إلى عناية خاصة في تلبية احتياجاتها، وتقديم الخدمات إليها بكل سرعة ونجاعة.

وتكريسا لهذه السياسة الوطنية فإن قطاع العدالة بجميع مكوناته منخرط في تجسيدها، ولأجله فقد تقرر إحداث خلايا مركزية في كل من المجلس الأعلى للسلطة القضائية ووزارة العدل ورئاسة النيابة العامة، تتولى عملية استقبال أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، لمعالجة طلباتهم ودراسة شكاياتهم وتظلماتهم المرتبطة بقطاع العدالة في مختلف ربوع بلدنا العزيز، مع التنسيق المباشر معكم بالمحاكم لتجويد الخدمات وحل مختلف الصعوبات.

وسعيا لتحسين ظروف الاستقبال، فإننا ندعوكم إلى إحداث خلايا جهوية على مستوى محاكم الاستئناف وخلايا محلية على مستوى المحاكم الابتدائية، تتألف في تركيبتها من قاضي أو قضاة للحكم وللنيابة العامة وموظفين، حيث تتولى استقبال أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، ودراسة شكاياتهم وإرشادهم، مع تمكينهم من مختلف الخدمات المتصلة بعملكم بالسرعة والفعالية، والتنسيق مع الخلايا الجهوية والمركزية لتذليل المشاكل.

ولإنجاح هذه العملية أدعوكم إلى ما يلي:

1- موافاة الخلايا المركزية بلائحة أعضاء الخلية الجهوية أو المحلية مع تحديد رقم الهاتف والفاكس المتاح للتنسيق مع القاضي الذي يرأسها.
2- استقبال أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج على مستوى الخلايا المحدثة، في ظروف جيدة تضمن حسن الاستماع والإرشاد وتقديم الخدمات القضائية.
3- تسريع البت في شكايات أفراد الجالية، وحث الشرطة القضائية على إيلائها العناية اللازمة، والتعجيل في إنجاز الأبحاث المتصلة بها.
4- تعجيل الإجراءات الخاصة بقضايا أفراد الجالية، والمساهمة بفعالية في تجهيز الملفات المتعلقة بهم والبت فيها بسرعة وفق ما يقتضيه القانون.
5- إعداد إحصائيات حول أفراد الجالية الذين تم استقبالهم، والخدمات التي قدمت لهم، وطبيعة شكاياتهم التي تمت معالجتها وذلك إلى غاية نهاية شتنبر، مع الحرص على موافاتنا قبل 15 أكتوبر 2018 بتقرير مشترك بين الرئاسة والنيابة العامة يوضح نتائج العملية.

ونظرا للأهمية البالغة لهذا المنشور، وتجسيدا للعطف المولوي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لأفراد جاليتنا بالخارج، فإني أدعوكم إلى التقيد بالتعليمات المشار إليها أعلاه، مع إيلاء العناية الكاملة لتحسين ظروف الاستقبال، والتأكيد على أن القضاء في خدمة المواطن.

والسلام.